حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد إبريل – يونيه ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

النمو الحضري في ضوء النظريات السوسيولوجية

فواز عويد العنزي*

أستاذ مشارك علم الاجتماع/ قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية / كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

المستخلص

موضوع البحث الحالي هو النمو الحضري في ضوء النظريات السوسيولوجية وعلاقته بالعولمة. ولدراسة هذا الموضوع الهام كان لابد من إلقاء الضوء على ماهية مفهوم العولمة، من حيث التعريف والخصائص والآثار المترتبة عليها.

أيضاً تضمن البحث موضوع النمو الحضري، وذلك من حيث: التعريف والخصائص والنظريات المرتبطة والمفسرة للنمو الحضري. ثم انتقل البحث لتوضيح تأثير العولمة على النمو الحضري والمشكلات التي تخلقها في بنية المدينة، وذلك من خلال عرض مجموعة من الاعتبارات الأكثر تأثيراً للعولمة على النمو الحضري، ومن ثم التعرض إلى مجموعة من الأبعاد التي توضح علاقة العولمة بالتحول الحضري، وإلى انتشار المدن كظاهرة عالمية ومدى تأثيرها السلبي على الحياة الاجتماعية خاصة في الدول النامية والفقيرة.

كذلك تضمن البحث السياسات والإجراءات الخاصة بالتحول الحضري في ضوء التحديات العولمية، والتي من أبرزها: تشجيع نمو مدن المشاريع الحرة واضافة الخدمات الحضرية الأساسية لإقامة مستوطنات بشرية مناسبة بيئياً وصحياً، والأخذ بسياسة الاستثمار في تلبية خدمات فقراء الحضر وحماية مصالحهم.

وأخيراً تناول البحث موضوع التنمية المستدامة الذي يؤدي إلى فهم العلاقة بين التنمية والاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. وبالتالي فهم التحضر المستدام الذي يؤدي الى مدن مستدامة باعتباره أمراً حاسماً للتنمية المستدامة الوطنية والعالمية.

كلمات مفتاحية:

العولمة، النمو الحضري، نظريات النمو الحضري، التنمية المستدامة

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

مقدمة:

نعيش في عصرنا هذا ديناميكية غير مسبوقة، تتوالى فيها الأحداث السياسية وتتغير فيها الأوضاع الاقتصادية بشكل متواصل مما يؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد ومستقبلهم في كل بقاع الأرض. لذلك يجب علينا كشعوب نامية أن نصل إلى درجة من الوعي والإدراك لهذا الواقع، الأمر الذي سيترتب عليه فهمنا وتعاملنا مع هذا العالم المتغير. وقد تنبأ بعض المفكرون الغربيون بقدوم تحولات عالمية، ويعتبر الأمريكي فرانسيس فوكوياما من أبرز هؤلاء، حيث مهد في كتابة "نهاية التاريخ" في (١٩٩٣) لظهور واقع جديد يتجسد فيما أسماه "العولمة". ويرى فوكوياما أن الإنسانية ستنتهي إلى اختيار النظام الاقتصادي الرأسمالي ونظام السوق وما يرتبط به من أفكار سياسية، الأمر الذي سيؤدي إلى التقدم والاستقرار والتنمية المستدامة، وبذلك تكون نهاية العالم.

ومن الكتب الهامة التي نشرت عن العولمة: صامويل هانتنجتون: صدام بين الحضارات (١٩٩٥)؛ هانس بيرت مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة- الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية (١٩٩٨)؛ رونالد روبرتسون: العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية (١٩٩٨)؛ فيك جورج وبول ويلدينج: العولمة والرعاية الاجتماعية (٢٠٠٥)؛ وغيرها. تلك الكتب التي حاولت نشر فكرة العولمة وتحديد أهدافها وعرض آليات تحقيقها والتنبيه لبعض مخاطرها.

ومن خلال البحوث والدراسات التي أجريت على العولمة ومن خلال المشاهدات والواقع المعاش وجد أن للعولمة مزايا ومساوئ عديدة ومتنوعة في مختلف مجالات الحياة. أيضاً وجد أن لظاهرة العولمة آثار ايجابية وأخري سلبية عديدة. ومن هذه الآثار تأثيرها على النمو الحضري وعلي شكل واسلوب الحياة في المدن في الوقت الحالي، مما تطلب أهمية دراسة ذلك من منظور علم الاجتماع وخاصة علم الاجتماع الحضري، والذي وفر مجموعة من النظريات في هذا الخصوص كمحاولة منه لتحليل وتفسير وفهم النمو الحضري ومعرفة تأثير العولمة عليه.

وتتحدد مشكلة البحث الحالي في محاولة الكشف عن العلاقة بين العولمة والنمو الحضري في ضوء النظريات السوسيولوجية. وهذا تطلب دراسة مفهوم العولمة Globalization من حيث: التعريف والنشأة والخصائص والأنواع والمؤسسات والمزايا والمساوئ التي تنطوي عليه ظاهرة العولمة والآثار المترتبة عليها.

أيضاً تضمن البحث موضوع النمو الحضري Urban Growth، وذلك من حيث: التعريف والخصائص والنظريات المرتبطة والمفسرة للنمو الحضري. ثم انتقل البحث لتوضيح تأثير العولمة على النمو الحضري والمشكلات التي تخلقها في بنية المدينة، وذلك من خلال عرض مجموعة من الاعتبارات الأكثر تأثيراً للعولمة على النمو الحضري، ومن ثم التعرض إلى مجموعة من الأبعاد التي توضح علاقة العولمة بالتحول الحضري، وإلى انتشار المدن كظاهرة عالمية ومدى تأثيرها السلبي على الحياة الاجتماعية خاصة في الدول النامية والفقيرة.

كذلك تضمن البحث السياسات والإجراءات الخاصة بالتحول الحضري في ضوء التحديات العولمية، من أبرزها: تشجيع نمو مدن المشاريع الحرة واضافة الخدمات الحضرية الأساسية لإقامة مستوطنات بشرية مناسبة بيئياً وصحياً، والأخذ بسياسة الاستثمار في تلبية خدمات فقراء الحضر وحماية مصالحهم.

وأخيراً تناول البحث موضوع التنمية المستدامة Sustainable Development الذي يؤدي إلى فهم العلاقة بين التنمية والاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. وبالتالي فهم التحضر المستدام الذي يؤدي الى مدن مستدامة باعتباره أمراً حاسماً للتنمية المستدامة الوطنية والعالمية.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف هذه الدراسة في العناصر التالية:

١- التعرف على بدايات نشأة ظاهرة العولمة وتحديد مفهومها، وتفرد النظام الرأسمالي الأمريكي بالساحة الاقتصادية العالمية.

٢- الوقوف على آراء المفكرين والباحثين حول ظاهرة العولمة، من حيث ايجابياتها وسلبياتها على شعوب العالم.

٣- تحديد الاعتبارات الأكثر تأثيراً للعولمة على النمو الحضري، وتحديد المشكلات التي تخلقها العولمة في بنية المدينة.

٤- تحديد الأبعاد التي من خلالها نستطيع التعرف على علاقة العولمة بالتحول الحضري ومن ثم الانتقال من المدينة العالمية إلى عولمة المدينة.

٥- عرض بعض نظريات النمو الحضري.

٦- توفير معلومات وبيانات كافية حول الإجراءات الخاصة بالتحول الحضري في ضوء التحديات العولمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على ظاهرة العولمة السائدة في عالمنا المعاصر، من حيث مفهومها ونشأتها واستقصاء قضاياها وآثارها على النمو الحضري والمراحل التي مرت بها. وبالتالي التعرف على الخصائص العامة التي تتسم بها، وما تنطوي علية من آثار سلبية لها انعكاساتها على الحياة العامة. اضافة إلى تحديد الآثار والتداعيات المترتبة عليها اقتصادياً وسياسياً. ومن ثم مساعدة المتخصصين في هذا المجال في التعمق في دراسة هذه الظاهرة في ضوء النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة.

نوع ومنهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيس على الدراسة النظرية التحليلية المقارنة باستخدام المنهج الوصفي للوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالوضع الحالي لظاهرة العولمة، وتأثيراتها على النمو الحضري وعلى شكل واسلوب الحياة في المدينة في الوقت المعاصر.

مفهوم العولمة:

أول صياغة لكلمة العولمة Globalization في اللغة الإنجليزية كان في معجم وبستر Webster، حيث يُعرف الكلمة بأنها: إكساب الشيء طابع العالمية وخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً. وهناك من القواميس اللغوية ما يعرف العولمة بنفس المعني بأنها جعل الشيء عالمياً أو جعله دولياً من حيث الانتشار في مداه وتطبيقه. ومن ثم فإن الدعوة إلى العولمة بهذا المعنى إذا صدرت من بلد أو جماعة، فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع، أي العالم كله.

وللعولمة تعريفات عديدة ومتباينة لدى المفكرين تختلف باختلاف الأفكار التي يتبنونها. فمنهم من يركز على الجانب الاقتصادي لتوضيح مدى خطورتها والتي تنعكس على زيادة الفقر، وتكدس الأموال لدى الشركات الكبرى واضمحلال الشركات الصغرى.

ومنهم من ينظر إليها نظرة تفاؤلية تجاه تحرر الدول المغلقة وانفتاحها وانطلاقها نحو التقدم والعالمية. وهناك من المفكرين من يركز على الجانب الثقافي، ومنهم من يركز على الجانب السياسي وغير ذلك من الجوانب، وتوضيح الأخطار المترتبة عليها.

مما سبق، يمكن تناول بعض تعريفات العولمة لدى بعض المفكرين لتوضيح بعض أفكارهم حول ظهور العولمة كظاهرة جديدة في وقتنا الحاضر والأهداف المتوخاة منها، ومدى الخطورة المترتبة على انتشارها، وفرض سيطرتها على المستوى العالمي، وذلك على النحو التالي:

١-تعريف روبرت هولتون Robert Holton (١٩٨٨): العولمة هي تلك العمليات التي تنخرط فيها شعوب العالم في مجتمع عالمي واحد.

٢-تعريف جيمس ميدجلي James Midgley (٢٠٠٠): العولمة هي نظام عالمي واحد يحقق التفاعل والتواصل بين جميع الدول والشعوب لتضييق الحدود الزمانية والحواجز المكانية بينهم .

٣-تعريف ساندرا كان Sandra Cain (٢٠٠٩): العولمة عملية يتم من خلالها توحيد الناس في سائر أنحاء العالم في مجتمع واحد من خلال مزج قواه الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية معاً، حتى يصبح قرية عالمية واحد.

٤-تعريف توم جي- بالمر Tom G. Palmer (٢٠١٥): للعولمة بأنها "عبارة عن إلغاء القيود المفروضة من قبل الدولة على كل عمليات التبادل التي تتم عبر الحدود، وازدياد ظهور النظم العالمية المتكاملة والمتطورة للإنتاج والتبادل نتيجة لذلك" (موسوعة المعلومات : ٢٠١٥).

وكما يلاحظ من هذه التعريفات أنه حتى الوقت الحالي لا يوجد اتفاق بين العلماء والباحثين على تعريف محدد للعولمة، وذلك قد يرجع إلى حداثة ظهور هذا المفهوم، وعدم اكتمال ملامحه أو معالمه بسبب علاقاتها المتشابكة العديدة والمتشعبة مع أمور أو جوانب أخري عديدة.

خصائص العولمة:

في ضوء تعريفات العولمة السابق الإشارة إليها يمكن تحديد مجموعة من الخصائص والسمات التالية لهذا المفهوم:

١- شدة التعقيد الذي يكتنف هذا المفهوم.

٢- عدم الوضوح لبعض أهداف وأنواع وجوانب ومؤسسات العولمة والآثار المترتبة عليها.

٣- كثرة التناقضات والعلاقات المتشابكة بين العولمة مع أمور وجوانب أخرى عديدة.

٤- التقدم الهائل في وسائل الاتصال، وبروز الإنترنت وما يحمله من تطبيقات، وظهور البث الفضائي بقنواته المختلفة.

٥- سيطرة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً، وسياسياً، وثقافياً، واقتصادياً، وهيمنتها الدولية، وخاصة بعد سقوط المعسكر الشرقي.

٦- بروز دور المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، وما يتبعها من منظمات، وما تدعو له من مؤتمرات، وما يصدر عنها معاهدات واتفاقيات وقرارات.

٧- ظهور الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات، وبروز دورها الاقتصادي.

٨- بروز نظام اقتصادي رأسمالي يسعى للسيطرة والاستحواذ على الأسواق وتقوم عليه الدول الصناعية، والمؤسسات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (انظر: جاري بيرتلس: ١٩٩٩؛ بنجامين باربر: ٢٠٠٠؛ أحمد حجازي: ٢٠٠١، ٢٢؛ مدحت أبو النصر: ٢٠١٩، ٤٧-٤٨).

التحضر والنمو الحضري:

يشير التحضر Urbanization إلى التحول السكاني من المناطق الريفية إلى الحضرية، والزيادة التدريجية في نسبة السكان القاطنين في المناطق الحضرية، والوسائل التي يتكيف بها كل مجتمع مع هذا التغيير. وعلى نفس السياق يعرف محمد عاطف غيث وآخرون (١٩٧٩، ٤٩٩) التحضر بأنه حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما يتبع ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في الأماكن الحضرية عن النسبة الذين يقيمون في المناطق الريفية (هناء الجوهري: ٢٠٠٦، ٣٩٤).

أيضاً من تعريفات التحضر بأنه عملية انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية وفي هذا الصدد تلعب وسائل الاتصال دورًا هامًا من أجل نشر الثقافة الحضرية في المناطق الريفية ولذلك تكاد الفروق الثقافية الريفية الحضرية أن تتلاشى في المجتمعات التي تتعاظم فيها التحضر الكبير، وهذا معناه أن المصطلح يشير إلى اتساع نطاق تأثير المراكز الحضرية وانتشارها بحيث تستوعب المناطق الريفية، وانتشار التأثير هنا معناه انتشار العادات والسمات السائدة في هذه المراكز الحضارية، ومثل هذا التعريف للتحضر وثيق الصلة بالتعريف الأيكولوجي للوظيفة المسيطرة للمدن وجه النقص فيه أنه يخلط بين عملية التركيز في المدن وبين تأثير المراكز الحضرية (R. Ramachandran: ١٩٩٢، ٣٦٤).

وهناك تعريف رابع للمصطلح يذهب إلى أن التحضر مرادف لظهور السمات أو الخصائص الحضارية بين السكان ونجد هنا التعريف شائعاً في تراث علم الاجتماع الريفي، ذلك أن ظهور بعض الممارسات الثقافية (المرتبطة عاده بالمدينة) في المنطقة الريفية معناه أن هناك شواهد تدل على أن السكان الريفيين يشهدون عمليه تحضر (محمد عاطف غيث وآخرون: ١٩٧٩، ٤٩٩). أخيراً يمكن تعريف التحضر بشكل إجرائي بأنه إجمالي نسبة السكان القاطنين في مناطق مصنفة على أنها حضرية.

هذا ويمكن تحديد حجم التحضر إما عن طريق مستوى التنمية الحضرية نسبة إلى مجموع السكان أو من خلال معدل ارتفاع النسبة الحضرية من السكان على سبيل المثال. يولد التحضر تغيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية هائلة تتيح فرصة للاستدامة مع إمكانية استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة لتوفير استخدام أكثر استدامة للأراضي وحماية التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية الطبيعية.

ولقد ظهر التحضر الحديث إثر الثورة الصناعية التي خلقت الحاجة إلى أعداد ضخمة من العمال في المراكز الصناعية وعقب الثورة الزراعية التي أتاحت لنسبة اقل من السكان أن تعمل في إنتاج الطعام والمواد الخام. وهذا معناه بأن التحضر ليس مجرد ظاهرة حديثة فحسب، بل إنه تحول سريع وتاريخي للشبكة الاجتماعية البشرية على الصعيد العالمي، إذ تحل الثقافة ذات الطابع الحضري محل الثقافة التي يغلب عليها الطابع الريفي على نحو سريع. تمثل أول تغيير رئيسي في أنماط الاستيطان بالصيد وجمع الثمار في القرى منذ آلاف السنين.

وتتسم ثقافة القرية بالذرية المشتركة والعلاقات الحميمة والسلوك المجتمعي، بينما تتسم الثقافة الحضرية بالذرية البعيدة والعلاقات غير المألوفة والسلوك التنافسي. تشير

التنبؤات إلى استمرار هذه الحركة غير المسبوقة لدى الأشخاص وتفاقمها خلال العقود القليلة المقبلة، إذ ستنتشر المدن إلى أحجام لم تكن متصورة قبل قرن من الزمن. ونتيجة لذلك، اتبع منحنى النمو السكاني الحضري في العالم حتى وقت قريب نمط المتوالية الهندسية وليس العددية.

واليوم، أصبحت التجمعات الحضرية في آسيا في كيهانشين، وطوكيو، وغوانزو، وكراتشي، وجاكرتا، ومومباي، وشانغهاي، ومانيلا، وسول، وبكين موطنًا بالفعل لأكثر من عشرين مليون نسمة، في حين من المتوقع أن تقترب دلهي من أربعين مليون نسمة أو تفوقها في عام ٢٠٣٥ .تمثل المدن كطهران، وإسطنبول، ومكسيكو، وساو باولو، ولندن، وموسكو، ونيويورك، ولاغوس، ولوس أنجلوس، والقاهرة موطنًا لأكثر من ١٥ مليون نسمة لكل منها، أو ستصبح كذلك قريبًا (النمو الحضري Wikipedia: ٢٠٢٠).

بينما يشير النمو الحضري Urban Growth إلى مجموعة العوامل التي تسهم في تعقيد الحياة في المجتمع الحضري وإلى تطور المؤسسات الاجتماعية والتربوية وغيرها من النواحي الكمية والنوعية. ومن تعريفات النمو الحضري الشاملة، أن النمو الحضري يشير إلى معدلات الزيادة في السكان القانطين في المناطق الحضرية، سواء كانت ناجمة عن ارتفاع نسبة الخصوبة أو الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، ويترتب عل ذلك امتداد أفقي ورأسي للمدن والتي عليها توفير الخدمات اللازمة لسكانها لتلبية احتياجاتهم الأساسية (أحمد الله الجار: ٢٠١٦؛ ابراهيم طالب: ٢٠١٠).

ويجب هنا التفريق بين النمو الحضري والتنمية الحضرية Urban Development، فالأولي عادةً عملية عفوية غير مخططة، بينما الثانية فهي عملية مقصودة ومخططة. فظاهرة ويعتبر النمو الحضري من أهم معالم التغير الشامل التي تميز القرن الواحد والعشرين، وتكاد تمثل سمة متكررة في الوقت الحالي في كل أقطار العالم ومجتمعاته، وإن كانت أشد أثرًا وأبرز وضوحًا في المجتمعات النامية عنها في المجتمعات الأكثر تقدماً ورقياً. وقد أدت مرحلة التحول الشامل بجوانبها الديناميكية المعقدة والمتشابكة إلى الزيادة السكانية في التجمعات الحضرية.

ويصاحب النمو الحضري عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الأفقي والرأسي للعمران من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية مثل: المساكن والطرق والخدمات بمختلف أشكالها العلاجية والوقائية والتربوية. وفي المدن الكبرى على وجه الخصوص.

هذا ولقد ترتب على ظاهرة النمو الحضري السريع ظهور الكثير من المشكلات، منها على سبيل المثال: تضخم المدن الكبرى والعواصم الإقليمية بصفة خاصة إزاء النزوح البشري المستمر من الأقاليم الريفية ومن مضارب البدو، وطبع السلوك الاجتماعي العام في المدينة بطابع ريفي أو بطابع بدوي (ترييف المدينة أو بدونتها)، خصوصاً عند هوامش المدن وفي أطرافها ليقيم فيها الوافدون من خارج المدن، في معيشة يغلب عليها طابع العزلة عن المجتمع الحضري الذي يحيط بها. كما تتمثل بعض هذه المشكلات في ظهور أنواع من الجرائم المرتبطة أصلاً بالتنظيم الاجتماعي الريفي أو البدوي كجرائم العصبية والتعصب والتسول والمخدرات والسرقة، إضافة الى المشكلات البيئية كالتلوث والمرور والضوضاء والمشاكل الاقتصادية كالتخلخل الإقليمي والسيطرة الحضرية وتفرغ الريف من القوى البشرية (أحمد الجارالله: ٢٠١٦).

فالنمو الحضري السريع والتوسع الكبير للمراكز الحضرية وما واكبه من نمو حضري غير متوازن، بالإضافة إلى الانخفاض المستمر في أعداد السكان القاطنين في الريف نتيجة لعامل الهجرة نحو المدن، كلها عوامل تؤدي إلى الضغط على بعض الموارد الطبيعية وعلى المشروعات التنموية، خاصة أن هناك ارتباطاً بين حجم المدينة ونوعية الحياة. فالنمو السكاني في المناطق الحضرية لا يعني في كل الأحوال نمو الدخل وتطور الخدمات الاجتماعية وارتفاع مستويات الرفاهية (انظر: محسن عبد الحميد: ١٩٧١، ١٢٧؛ أحمد الجارالله: ٢٠١٦).

هذا ولقد توقعت الأمم المتحدة أن يعيش نصف سكان العالم في المناطق الحضرية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن يتوسع حضريًا نحو ٦٤% من دول العالم النامي ونحو ٨٦% من دول العالم المتقدم. وهذا ما يعادل نحو ٣ مليارات بحلول عام ٢٠٥٠، معظمهم في إفريقيا وآسيا. وعلى وجه الخصوص، توقعت الأمم المتحدة مؤخرًا أن يكون مجمل النمو السكاني العالمي تقريبًا من المدن في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٣٠، أي نحو ١.١ مليار من سكان الحضر الجدد على مدى السنوات الثلاث عشرة المقبلة (Cecilia Facoli: ٢٠١٥؛ Barney Cohen: ٢٠١٥).

نظريات النمو الحضري:

هناك نظريات اجتماعية أو سوسيولوجية عديدة في موضوع النمو الحضري. وهذا يعكس عدة أمور منها:

١- تباين الرؤى والتصورات للواقع الذي نعيشه.

٢- صعوبة الواقع وتعقده.

٣- عدم وجود اتفاق بين علماء علم الاجتماع على نظرية واحدة.

٤- نحن محتاجون لهذا التنوع والتعدد لأنه يعتبر غنى للنظرية الاجتماعية وطريق صحيح لتفسير ولفهم واقعنا الاجتماعي المعقد.

ومن أشهر نظريات النمو الحضري نذكر:

١- النظرية الإيكولوجية Ecology Theory

٢- نظرية المكان المركزي Central place Theory

٣- نظرية أقطاب النموّ Growth poles Theory

٤- نظرية الاتصال Communication Theory

٥- قاعدتا جفرسون وزيف Jefferson and Zipf Bases

١- النظرية الإيكولوجية Ecology Theory:

ويطلق عليها أحيانا مدرسة شيكاغو The Chicago School أو اتجاه الايكولوجيا البشريّة Human Ecology Trend. وهي مدرسة فكرية أمريكية تهتم بالبحث في مجال علم الاجتماع الحضري.

وفي أحيان أخرى توصف بالمدرسة البيئية أو المدرسة التي اهتمت بالنمو الحضري وكيف يحدث وما يترتب عليه من نتائج ايجابية وسلبية. وتعتبر هذه المدرسة أول هيئة رسمية ظهرت خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين متخصصة في البحث في علم الاجتماع الحضري من خلال الجمع بين العمل الميداني النظري والإثنوغرافي في شيكاغو.

أيضاً يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى قسم علم الاجتماع بجامعة شيكاغو في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث نشأت "مدرسة شيكاغو" التي انتهج أعضاءها منهجاً علميا يستخدمون فيه الرمزية التفاعلية بالاقتران مع البحث الميداني (التي يشار إليها اليوم غالبًا بالإثنوغرافيا). ومن أبرز رواد هذه المدرسة: ومن روادها كل من: نيلس أندرسون، وإرنست بورغيس، وروث شونيل كافان، وإدوارد فرانكلن فريزر، وإيفريت هيوز، ورودريك دي ماكنزي، وجورج هيربرت ميد، وروبرت بارك، وولتر سي ريكليس، وإدوين ساذرلاند، ووي توماس، فريدريك ثراشر، لويس ويرث، وفلوريان زنانيكي، جين أدامز،...

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B3%D9%85_%D8%B

ولقد وضع روبرت بارك الإطار العام لهذه النظرية على أساس أن المدينة تعتبر بمثابة المكان الطبيعي والثقافي الذي يقطنه الإنسان المتحضر، فهي وحدة على درجة كبيرة وعالية من التنظيم. بينما أهتم رودريك دي ماكينزي بالقوانين الداخلية والعمليات التي تسيطر على هذا التنظيم. ونتيجة لذلك، انطلق روبرت بارك من حقيقة أن العالم الطبيعي وحدة تتحرك وفق قواعد منتظمة، محاولاً تطبيقها على دراسة المدينة، ومن تم استهدف من خلال بحوثه، الكشف عن الأنماط المنتظمة في مكان للعلاقات الاجتماعية والإيكولوجيا، للبحث عن العمليات والعوامل التي تؤدي إلى التوازن الحيوي في المجتمع.

ويري ارنست برجس أن جميع المدن الرئيسية سوف تتشكل من خلال التوسع من الداخل أي من المركز في حلقات متحدة المركز والتي تم وصفها بأنها مناطق، أولها منطقة الأعمال في المركز، وثانيها المنطقة الأيكولوجية للمدينة، والثالثة طبقة العمال ومنطقة الفيلات، ثم الرابعة منطقة الضواحي.

بينما يذهب بيرجس إلى أن ظاهرة النمو الحضري هي نتيجة لأزمة عمليات التنظيم والتفكك في نفس الوقت. أما هومير هويت فقد ركز على المناطق السكنية وتوزيع الدخل وبناء على ذلك قسمها إلى ثلاث قطاعات رئيسية: الأول يضم العمال منخفضي الدخل؛ والثاني الأغنياء ذوي الدخول المرتفعة؛ أما القطاع الثالث فيضم مناطق الأنشطة التجارية (صديق عبدالوهاب: ٢٠١٦).

https://www.hespress.com/opinions/٣١٧٨٣٨.html

كذلك من أفكار هذه المدرسة التالي:

١- السلوك البشري يتم تشكيله بواسطة البنى الاجتماعية والعوامل البيئية المحيطة، وليس الخصائص الجينية والشخصية فقط.

٢- البيئة الطبيعية، التي يسكنها المجتمع، هي عامل رئيسي في تشكيل السلوك البشري، وأن المدينة تعمل بمثابة مختبر مصغر حيث يتم إطلاق جميع المشاعر، وجميع الطاقات البشرية (انظر: محمود عودة: ٢٠٠٠، ٧٠؛ محمد الجوهري: ٢٠٠٠، ١٢٣؛ أمل عبد الله وبسنت محمود: ٢٠٢٠، ١٩٦).

٣- المدنية ظاهرة حضاريّة واجتماعيّة، وتختلف عن الظواهر الطبيعيّة في كونها تحمل الإنسان وحضارته، وبذلك لا يمكن النظر إلى المدينة على أنها فقط هيكل اقتصادي، أو أنها بناء فيزيقي، أو شكل معماري، أو وحدة إدارية، بل هي أي المدينة كلّ ذلك، وفوقه هي نظام اجتماعي.

٤- سكان المدن يتوزعون عبر مناطق مركزية وتمركزهم يختلف باختلاف الجماعات حيث يكون نتيجة لأصولهم الإثنية أو الاجتماعية والاقتصادية.
٥- طرح مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالنمو الحضري، مثل: مفهوم الاجتياح والتعاقب والتعايش ومفهوم الهيمنة والمنافسة والصراع والتشابه.
٦- ساعدت هذه المفاهيم في تشخيص العلاقات بين المجموعات الاجتماعية وفي فهم التحولات التي عرفها المجال الحضري.
٧- البحث عن دليل فيما إذا كان التحضر، وتنامي الحراك الاجتماعي هي أسباب للمشكلات الاجتماعية المعاصرة.
٨- محاولة المدرسة وضع مجموعة من الخرائط، مثل: خرائط توزيع المشكلات الاجتماعية وخاصة مشكلة انحراف الأحداث والجريمة؛ خرائط الأسعار، خرائط توزيع طبقات وشرائح المجتمع (انظر: السيد عبد العاطي: ١٩٨٠).

ختاماً لما سبق يمكن القول بأن مشروع منطقة شيكاغو كان محاولة عملية ميدانية من قبل علماء الاجتماع لتطبيق نظرياتهم في المختبر والذي كان في هذا المشروع مدينة شيكاغو. ولقد أظهرت البحوث لاحقاً أن البطولات الرياضية للشباب وبرامج الترفيه والمعسكر الصيفي تعمل بشكل أفضل مع التخطيط الحضري وتوفر بدائل عن السجن كسياسة لمكافحة الجريمة. مثل هذه البرامج هي غير تنظيمية وغير مستدامة، وهي تفشل عندما لا تقدم الحكومة المحلية أو المركزية التزامًا ماليًا مستدامًا لها. وعلى الرغم من الإدراك المتأخر لهذه النتيجة، إلا أن النتائج المترتبة على بحوث مدرسة شيكاغو من مختلف روادها كانت مهمة جدا في فهم ظاهرة النمو الحضري والمشكلات التي أحيانا تواجهه.

٢- نظرية المكان المركزي Central Place Theory

أول من صاغ نظرية المكان المركزي العالم الجغرافي الألماني فالتر كريستالر Walter Christaller وذلك في العام ١٩٣٣. وهي تعتبر نظرية استنتاجية عامة، صممت أساسا لتحديد حجم المدن وعددها وتوزيعها (Brian Berry: ١٩٧٠، ١٦٢-١٦٣).

والمكان المركزي وفق إطار هذه النظرية يعنى به ابتداء المركز الحضري، وقد اهتمت هذه النظرية أساساً بعملية إحصاء لهذه المراكز الحضرية بحيث إذا نظرنا إلى فحوى هذه النظرية، وجدناها مركبة في سلسلة من التوكيدات، والمفاهيم، والنتائج المنطقيّة لما يمكن أن نسميّه بالترتيب التسلسلي لمراكز العمران، وذلك وفقاً لوظائفها، فكانت هناك مثلاً: القرية الصغيرة Village Hamlet، والقرية Village، والبلدة Town، والمدينة City، وقد ارتبط هذا الترتيب أساسا بمناطق السوق، وشبكة المواصلات (محمود الكردي: ١٩٨٠، ٦٢).

وفي ضوء هذه المفاهيم استنتج فالتر كريستالر نظاما تسلسلياً مترابطاً من الأماكن المركزيّة التي تتدرج في أعدادها، وأحجامها السكانيّة. ولقد فكر فالتر كريستالر في الشكل الذي يمكن للمنطقة التكميلية أن تأخذه. وبما أنه كان يبحث عن توزيع متساو ومتجانس، من خلال منهجه العلمي لقياسات مثل هذه المفاهيم. لكن على الرغم من ملاءمة الدائرة، إلا أنها تبرز مشكلتين، فالمشكلة الأولى هي وجود فراغات ومناطق فجوات في حال تلامس الدوائر لمحيطاتها، فهذا يعني أنه تتكون مناطق ليست تابعة لأي مركز من المراكز، وتنجم المشكلة الثانية عن تقاطع الدوائر، حيث تتداخل بعض المناطق مع أكثر من منطقة تكميلية، وحتى يتخلص من هاتين المشكلتين فقد تبنى الشكل السداسي، ولهذا تعرف نظرية فالتر كريستالر أحياناً باسم النظام السداسي Hexagonal System (عبد الإله أبو عياش: ١٩٧٩، ٥٦-٥٧).

٣- نظرية أقطاب النموّ Growth Poles Theory.

يعد فرانسوا بيروكس Fransoi Perroux أول من وضع دعائم هذه النظرية في سنة ١٩٥٥، ويتلخص جوهر هذه النظرية في وجود منطقة أو أكثر من المناطق الدولة، تتمتع بميزات معينة، اقتصادية واجتماعية، وجغرافية تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً.

ويذهب فرانسوا بيروكس إلى أن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة وفي طريقة تأديتها لوظائفها (عبد الإله أبو عياش: ١٩٧٩، ٣٤).

ويطلق ألبرت هيرشمان Albrt Hirschman على أقطاب النمو تعبيراً مشابها إلى حد ما في المعنى، وهو نقط النمو Growing points، ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خاص في عملية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور نقط النمو هذه انبثاق ظاهرة النمو غير المتوازن سواء بين الدولة وغيرها من الدول، أو بين الإقليم وجيرانه، أو حتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم الواحد (Albert Hirschman: ١٩٦٤، ٦٢٣-٦٢٤). ويميز لويس دافين Louis Davin بين نوعين من أقطاب النمو هما (محمود الكردي: ١٩٨٠، ٣٢):

أ- قطب النمو الفعال أو النشط Active Pole: ويعرف بأنه يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تمارس تأثيراتها في المناطق المجاورة، من خلال سلسلة ردود الفعل الناجمة عما أصاب المنطقة التي ظهر بها من تطور تكنولوجي.

ب-قطب النمو الكامن Potential Pole: ويمكن التعرف عليه بصفة خاصة في المناطق التي استحدث فيها التصنيع وأصبح هناك إمكانيّة، أو احتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته. وتبقى الخطوة الأساس لتمويل قطب النمو من الطور الكامن إلى الطور النشط، محددة البحث عن أولويات هذا القطب الكامن أو أفضلياته من حيث نوعيّة الصناعات اللازمة له.

ويمكن القول بأن كل توازن اقتصادي ديناميكي مرتبط بتوازن اجتماعي ديناميكي أيضاً، فإن أي خلل أو اضطراب تراكمي يحدث في الأول، يرتد بالضرورة إلى الثاني، بمعنى أن التجديدات الفنيّة، والتطورات التكنولوجيّة التي تحدث في مجال الصناعة مثلاً، تنعكس بلا شك على العلاقات الاجتماعيّة القائمة، وتظهر تأثيرها في الأنساق والنظم الاجتماعية السائدة، وهذا ما حدث فعلا في المجتمع العراقي بعد حرب الخليج الثانية.

٤- نظرية الاتصال Communication Theory

تعرف عملية الاتصال بأنها علاقة في اتجاهين بين مرسل Sender ومستقبل Receiver لتحقيق هدف Aim معين من عملية الاتصال هذه، ويقوم المرسل بإعداد رسالة Massage لذلك، ويستخدم وسيلة Mean أو أكثر لتوصيل هذه الرسالة. ثم يتلقى المرسل تغذية عكسية أو مرتدة Feedback من المستقبل، وعلى الأول الاستفادة منها والاستجابة لها.

ويحلل كثير من السوسيولوجيين، المدينة والظواهر المتصلة بها في ضوء فكرة التفاعل البشري، والعلاقات بين الأفراد، فمثلاً نجد ماير Meir قد تصور المدينة من خلال هذا

التفاعل، فالنقل والاتصالات في نظره ماهي إلاّ وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشري (Harry Richardson: ١٩٦٨، ١٧٠).

إن السبب الرئيس لنمو الحضري واتساعه يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد، والانتقال من مكان إلى لآخر ولكن النموّ الحضري لم يحدث هكذا بشكل مطرد، بل إن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال، وهيكل النقل وما ترتب على ذلك من احتقان في نظم المواصلات بالمدينة، كل ذلك أسهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد داخل المركز الحضري نفسه أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى، الأمر الذي يمكن معه في النهاية القول بأنّ النمو الحضري يفسّر ذاته في ضوء نسبة وسائل الاتصال المتاحة في المركز الحضري (محمود الكردي: ١٩٨٠، ٣٩).

وقد حاول بعض الباحثين التركيز على دور وسائل الاتصال الجمعي وتحديد وظيفتها في عمليّة النموّ الحضري، فهذه الوسائل قد أصبحت جزءاً مكملاً للحياة الحضرية، وبغيرها لا يمكن تصور النشاط الحضري وهو يقوم بوظائفه المحدّدة له، وينظر إليها معظم السوسيولوجيين بوصفها انعكاساً لمجموعة من الخصائص التي تبدو عليها تعقيدات الأقاليم الحضريّة.

إن كفاءة شبكة وسائل الاتصال بين المدن، والمراكز الحضريّة الأخرى لا تتوقف على النمط الفيزيقي فقط، بل ترجع أيضاً إلى مدى تقبل الأفراد والهيئات للمعلومات التي يتلقونها، أو بمعنى آخر يمكن القول بأن كفاءة هذه الشبكة تعتمد على ما يمكن تسميته بنقاط التقاء وسائل الاتصال.

وقد ميز ماكس فيبر Max Webber (١٨٦٤-١٩٢٠) بين مفهومين في هذا المجال هما (محمود الكردي: ١٩٨٠، ٤١):

١- الاماكن الحضريّة ويقصرها على المناطق الحضريّة ذات التأثير العلمي المحدود.

٢- والعوالم الحضريّة غير محدودة المكان، ويقصد بها وجود مناطق ليس لها مجال تأثير محدود، بل يمكن أن تصل تأثيراتها إلى المستويات الإقليميّة، والعالميّة.

ويساعدنا هذا التمييز على تغذية الهيكل الأساس لنظرية وسائل الاتصال في مجال النمو الحضري، إذ أن المدن التي تتسم بدرجة عظمى من الاتصالات "بالعوالم الحضريّة" الأخرى، والتي تستحوذ على نسبة كبرى من الأنشطة المتصلة بوسائل الاتصال، تتجه إلى النمو بنسبة أسرع من تلك المدن التي تمتلك وسائل الاتصال ذات التأثير المحدود الذي لا يتجاوز مجال المدينة نفسها.

ومن خلال ذلك حاول ماكس فيبر أن يصنف المجتمعات الحضريّة إلى نمطين يتسم أولهما بتفاعل محدود ناجم عن تأثير وسائل الاتصال داخل المدينة الكبرى فقط، ويمتد الثاني من خلال منظور أشمل ليضم كلّ مناطق الوطن بل ويتعداها إلى خارجها، وينتج ذلك عن التقدم في أنماط الاتصال، ووسائل المواصلات (Harry Richardson: ١٩٦٩، ٣١٤).

٥-قاعدتا جفرسون وزيف Jeffersan & Zipf Bases

لقد استخدم مارك جفرسون Mark Jefferson في عام ١٩٣٩ مفهوم المدينة الأولى كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسة في البلدان النامية (عبد الإله أبو عياش: ١٩٨٥، ١٣٧)، ولكن ذلك لا يعني عدم وجودها في الدّول المتقدمة، وقد لاحظ مارك جفرسون أن في كلّ دولة من دول العالم توجد مدينة أولية، هي أكبر مدينة في الدولة، وغالبا ما تكون العاصمة، وهي أكبر المدن حجماً، وأكثرها سكاناً وانشطة، وأهمها موقعا، وأعظمها تأثيراً في حياة الدولة وسكانها، وتتصف هذه المدينة بأنها تلتهم معظم الاستثمار

والإنفاق في الدولة، وتمتص معظم الأيدي العاملة والقوى المنتجة، كما أنها المسيطرة على الحياة الثقافية والاقتصادية، وهي لهذا تتميز بمعدل استهلاك عال بمقارنتها مع بقية المدن، وتترك تأثيرات ضارة على بقية حياة الدول الجديدة.

ولكن ذلك لا يعني أن هذه الظاهرة مقتصرة على هذه الدول، بل إنها موجودة في العراق حيث تمثل فيها بغداد مدينة أولية، وموجودة بمصر حيث تمثل القاهرة مدينة أولية وتعد عمان مدينة الأردن الأولية. ولاحظ أيضاً أن الفروق في أحجام المدينة الأولى والثانية في الدول الناميّة أكبر منها في الدول المتقدمة، حيث أن المتوسط العام لسكان المدينة ٣٠% بالنسبة لسكان المدينة الأولى والمدينة الثالثة ٢٠% (أحمد اسماعيل: ١٩٩٩، ١٧٦). وهذا يعكس الظاهرة الاستقطابية التي تميز نمو العواصم في الدول النامية فتوزيع المدن حسب دراسة مارك جفرسون تتوزع في مدينة أولية إلى مدن متوسطة، فإلى مدن صغيرة وتستمر في التدرج إلى مركز استقراريه أصغر فأصغر.

ومن القواعد الأخرى التي برزت لتوضيح العلاقات بين أعداد المدن وأحجامها قاعدة المرتبة–الحجم Rank-Size Rule من قبل جورج زيف (George Zipf ،١٩٩٤)، وتقوم الفرضية الرئيسة في قاعدة جورج زيف على أنه يوجد في كل دولة وفي كل إقليم مدينة كبيرة (مدينة أولية) تأتي بالمرتبة الأولى من حيث حجمها السكاني. والمدينة التي تأتي بالمرتبة الثانية من حيث الحجم تساوي نصف حجم المدينة الأولى. ويساوي حجم المدينة الثالثة ثلث حجم الأولى والرابعة ربع حجم الأولى.

وهكذا تستمر العلاقة بين أحجام المدن ومرتباتها. والدّول التي تنطبق عليها هذه القاعدة هي الدول المتقدّمة التي تكون قد حققت توازنا معقولا بين مدنها ومراكزها الحضرية، فالمدينة الأولى في هذه المناطق لا تحتكر ثروات الدولة وحياتها كما في حال المدينة الأولى عند مارك جفرسون، وقد وجد ايضاً أن الدول العريقة بالتحضر كمصر والعراق والهند والصين هي من الدول الذي تقترب من هذه القاعدة، لكن الغالب على مدن البلدان العربيّة أنها تبتعد كثيرا عند حال التوازن الحضري التي تمثلها العلاقات الواردة في هذه القاعدة (عبد الباقي عبد الجبار: ٢٠١١)

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٨٧٢٣٩&r=٠

تعليق عام على نظريات النمو الحضري:

في ضوء ما سبق، يمكن ملاحظة أن **النظرية الإيكولوجية** قد تضاءل نفوذها طيلة عدة عقود، إلا أنه انتعش مرة أخرى على يد علماء اجتماع محدثين. وبدلاً من التركيز على عناصر المنافسة على الموارد النادرة داخل المدن، أخذ هؤلاء يتحدثون عن التداخل والاعتماد المتبادل بين مختلف المواقع والأماكن في المدينة، وعن تمايز الجماعات المقيمة فيها، من خلال أدوار وتخصصات مهنية تمثل الإطار العام الذي تدور فيه عمليات التكيف مع البيئة. لكن رغم أهمية الأبحاث الميدانية التي قام بها أنصار هذه النظرية الذين اعتبروا النمو الحضري عملية طبيعية، ورغم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية، فإنها تعد ذات أهمية قصوى في الدراسات الحضرية.

أما **نظرية المكان المركزي** فلقد أبرزت عدة عوامل يمكن أن تسهم في عملية النمو الحضري والتحضر لعل أهمها: وجود السلع المركزية داخل نطاق هذا المكان، ونشاط سكانه، وتوافر طرق المواصلات ووسائل النقل. كذلك اهتمت هذه النظرية بتحليل المشكلات الناجمة عن النمو الحضري مثل: ظاهرة انحراف الأحداث، وزيادة نسبة الجرائم، ووضوح التمييز الطبقي، وأزمة الإسكان، وأزمة النقل والمواصلات...

أما **نظرية اقطاب النمو** فيعتمد النمو الحضري في ضوئها على عوامل مثل: وجود ميزة نسبيّة في المكان سواء أكانت ميزة جغرافية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم كل ذلك مجتمعاً، ثم الاستفادة من هذه الميزة، وكذلك قيام علاقات تبادليّة بين منطقة القطب، والجزء محيط بها، أما من حيث مشكلات النمو الحضري في هذه النظرية، فقد ارتبطت بالنمو الحضري غير المتوازن القائم بين أجزاء الدولة ككلّ، وكذلك بالظواهر الناجمة عن وجود صناعات رائدة.

وفيما يتعلق **بنظرية الاتصال** كانت عوامل النمو الحضري التي أشارت إليها محدّدة في: التقدم الفني الذي لاحق وسائل الاتصال، وهيكل النقل وتكلفته، ووسائل الاتصال البديلة، بينما كانت المشكلات تتصل بمجال تغطية وسائل الاتصال لأجزاء النمط الحضري، وبتنوعها، وبدرجة سرعتها، وبانتظامها، وبدرجة تأثيرها ومجالها.

أخيراً في حين أن **قاعدتي جفرسون وزيف** أبرزت أن المدن لا تزداد نتيجة معدلات النمو الطبيعي للسكان فقط وإنما تتوسع أحجامها بفعل الذين يطرقون أبوابها كل صباح، باحثين عن حياة جديدة وفرص عمل أفضل، أولئك هم المهاجرون الذين يفدون إلى المدن من الأرياف المحيطة بها. فالهجرة المتدفقة من الأرياف أثرت في احجام المدن العراقيّة والعربيّة أكثر مما أثرت الزيادة الطبيعيّة للسكان (عبد الباقي عبد الجبار: ٢٠١١).

اتجاه النمو الحضري والبيئات المستحدثة:

يؤكد اتجاه النمو الحضري والبيئات المستحدثة على أن عملية الزحف الحضري ينبغي تحليلها في سياق علاقاتها بأنماط التغير الأساسية في المجالين السياسي والاجتماعي، كما جسد ذلك أبحاث كل من ديفيد هارفي ومانويا كاستلز (Anthony Giddens: ٢٠٠٠، ٥٩٨).

وإذا كانت المدينة هي المكان الذي يسكنه غالبية السكان فإن مصيرهم مرتبط بالشكل الذي ستتطور من خلاله المدن في عصر العولمة ووسائل الاتصالات الحديثة والإعلام الجديد الذي من دون شك ستترك أثاراً وبصمات واضحة على سكان المدن سلباً أو إيجاباً بحسب الاستعداد والوعي المصاحب لذلك. إن العولمة ليست ظاهرة عابرة إنها واقع نعيشه وستعيشه الأجيال اللاحقة بعدنا.

فمدن اليوم يجب أن تساير التطورات التي تحدث في العالم وان نستفيد من الأفكار المطروحة حالياً في هذا المجال، إن إنسان القرن الحادي والعشرين ليس هو إنسان القرن العشرين ومجتمع القرن الحادي والعشرين ليس هم المجتمع الصناعي أو حتى ما بعد الصناعي والمدينة المستقبلية لن تكون طبق الأصل لمدينة القرن العشرين. إن موضوع البيئة والتنمية المستدامة، والمدن الصحية، والمدن الخضراء، والمدن الذكية، والإنسان الأخضر، والإنسان الرقمي، والمواطنة، والديمقراطية المحلية، والديمقراطية الودودة، و"أنسنة" المدينة، والقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي والتمييز العنصري ...، كلها أفكار يجب أن تتجسد في مدننا المستقبلية.

فعلي سبيل المثال يقصد بالمدن الذكية Smart Cities والتي أحيانا يطلق عليها مصطلحات أخري مثل: المدن الرقمية والمدن الإيكولوجية والمدن الخضراء، تلك المدن التي تسعى إلى توفير بيئة رقمية صديقة للبيئة، وتعتمد على مصادر طاقة صديقة للبيئة (مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج)، وهي أيضا مدن محفزة للتعلم والإبداع، تسهم في توفير بيئة مستدامة دون جور علي حقوق الأجيال القادمة، تعزز الشعور بالسعادة والصحة لسكانها. ومن أمثلة المدن الذكية: دبي ونيويورك وطوكيو وشنغهاي وأمستردام والعاصمة الإدارية الجديدة بمصر...

مثال آخر يقصد بمصطلح الأنسنة التعامل بشكل إنساني مع الآخرين، من خلال الرحمة في التعامل معهم واحترامهم وتقبلهم ومراعاة حقوقهم والمحافظة علي أسرارهم، أي التعامل مع الناس بإنسانية (Nels Anderson: ١٩٩٦، ١٣٨). مع تطبيق قاعدة عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به.

وفي دراسة للخبيرة في مجال التخطيط العمراني والتنمية البشرية للمدن سلين ساكس-جانتيت أبرزت فيها أهم الأفكار التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار أصحاب القرار في مجال تنظيم المدن وحياة ساكنيها. وقد عنونت دراستها بإضفاء الخاصية الإنسانية على المدينة (سلين ساكس جانيت: ١٩٩٦، ١٥٦-١٦١). وهي من دون شك تتقاطع مع أفكار ما بعد الحداثة حيث سيكون الإنسان أو المواطن هو محور كل البرامج التي تنشأ في هذا المجال. فإنسان المدينة يجب أن يعيش بهدوء ويعرف معنى الحياة ونوعيتها. وهذا يعني القضاء على الإقصاء الاجتماعي والتهميش، والاهتمام بالجانب الاجتماعي وليس الاقتصادي البحت. فإذا كنا ننظر إلى العولمة على أنها واقع مفروض علينا، فإننا يمكن أن نتجنب أثارها السلبية ولا ننظر إليها على أنها اقتصاد وإنتاج فقط، بل يجب النظر إليها من جانب إنساني أو ما يمكن أن يطلق عليه "أنسنة" العولمة. وهذا من دون شك سينعكس ايجابياً على المدن وساكنيها.

اعتبارات أساسية في تأثير العولمة على النمو الحضري:

إن التحولات والتغيرات التي طرأت على النظام العالمي الجديد، والتي شكلت ملامحه وقدرته على تحديد طبيعته ومظاهرة المتعولمه وأهدافه الظاهرة والكامنة، طرحت العديد من التساؤلات حول قدرة بعض البلدان في إدارة شؤنها الخاصة وتحديد أهدافها وحرية إدارة شؤنها، ومن ثم خلق بنية حضرية خاصة بها، وبالتالي يكون بمقدورها تحديد الاعتبارات الأكثر تأثير للعولمة على النمو الحضري، والتي يمكن عرضها ايجازاً على النحو التالي (احمد حجازي: ٢٠٠١، ٢٢-٢٣):

١-أصبحت المدينة الشكل الغالب للتجمعات السكانية في عالمنا المعاصر، وذلك نتيجة للتغير السريع والنمو الحضري.

٢-واكب النمو الحضري السريع العديد من العوامل مثل الزيادة السكانية (الطبيعية وغير الطبيعية)، والتحول في الأوضاع الاقتصادية.

٣-تبلور ما يسمى "بمجتمع الجماهير" نتيجة، وكما ذهب شارلوت سيمور ١٩٩١، التطور المستمر والمتواصل في وسائل الاتصال والمواصلات في المجتمعات المتقدمة فنياً وتكنولوجياً (انظر: شارلوت سيمور: ١٩٩١).

٤-تساهم المدن وبشكل كبير في تشكيل الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لسكانها، لذلك لا يمكن أن تُختزل المدينة في أنها مكان للسكن والعيش فقط. وقد أوضح ذلك لويس ويرث Lewis Worth (أحد رواد مدرسة شيكاغو) عندما قال إن الحضرية طريقة للحياة، وأن التغيرات المستقبلية المصاحبة للنمو الحضري السريع، لن تكون تغيرات أفقية فقط، بل ستكون أيضاً تغيرات رأسية أو ما تُسمى بالحراك الاقتصادي والاجتماعي للسكان. فالزيادة السكانية ستثير تساؤلات جديدة حول الهدف من الحياة ونوعية هذه الحياة لهذه الأعداد المتزايدة من البشر (انظر: محسن عبد الحميد: ١٩٧١، ١٢٧-١٤٥).

التحول الحضري:

ولعل من اهم النقاط الهامة التي يجب التطرق لها في هذا الصدد. هي مسألة "التحول الحضري" في الألفية الجديدة، وهي مسألة تختلف جذريا عن عمليات التحول التي حدثت في القرن العشرين وما سبقه، إذ مهد القرن الواحد والعشرون لتحولات حضرية لم يسبق أن شاهدناها في تاريخ الظاهرة الحضرية. أنها المرة الاولى التي استقر بها غالبية البشر في بيئات حضرية وعلى حساب البيئات السكانية الاخرى من ريفية وغيرها. ويمكن تتبع ذلك على النحو التالي: يعيش في المدن المعاصرة فعليا ٤٠ % من سكان البلدان النامية، والذي سيرتفع بنهاية عام ٢٠٢٠ إلى ٥٢ %. وتبلغ نسبة سكان الحضر ما يقارب ٧٥ % في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما يعيش ثلث سكان افريقيا وآسيا في مناطق حضرية. كما اوضحت الشواهد أن هناك ١٥٣ مدينة في الهند يبلغ سكان كل منها أكثر من مليون نسمة. كما أن هناك ٢٧ مدينة ضخمة يزيد عدد سكانها على ١٠ ملايين نسمة، منها ١٥ مدينة في آسيا. ويتوقع نشوء العديد من المدن الضخمة التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٠ و٣٠ مليون في المستقبل القريب، وهي تجمعات حضرية لم يشهد لها تاريخ البشرية مثيلا من قبل (علي الزعبي ٢٠١٢: ١٠٠-١٠٢).

إلا أن ما يجب التأكيد عليه هو أن "التحول الحضري" في الالفية الجديدة يختلف في خصائصه من مدينة إلى اخرى، ومن دولة إلى دولة اخرى، وخاصة في متوسط الزيادة في عدد السكان سنويا، إذ تخضع معدلات النمو السكاني إلى ظروف ومحددات خاصة بظروف كل دولة. إلا أن الملاحظ هو الانفجار السكاني الذي تعيشه الدول النامية على عكس ما نراه في دول العالم المتقدم. إن النمو الحضري الحالي، وما ترتبط به من تحولات من الريف إلى الحضر في البلدان النامية، يتم في "سياق نمو سكاني مطلق أكبر بكثير مما كان يحدث سابقاً، وفي مستويات من الدخل أدنى من ذلك بكثير، وفي سياق القدرة المؤسسية والمالية الأضعف والفرص الأقل جداً للتوسع في الخارج. ولقد صاحب هذا التحول الحضري زيادة كبيرة في الفقر الحضري يمس بصورة غير معقولة النساء والأطفال، وتهميش الفقراء الذي تجلى غالباً في شكل استبعاد اجتماعي وعزل سكاني ومستويات من العيش لا يمكن تحملها. وأسهم ذلك كله بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الاضطراب الاجتماعي والعنف الحضري (علي الزعبي ٢٠١٢: ١٠٣-١٠٤).

من المدينة العالمية الى عولمة المدينة

نولد في المدن ونعيش في المدن ونموت في المدن، لقد أصبحت المدن المكان الرئيس في حياة الفرد في القرن العشرين، ولأهمية المدن في حياة الفرد بدا الاهتمام مبكرا من طرف علماء الاجتماع في دراستها وإبراز آثارها على حياة ساكنيها. يعتبر النمو الحضري الذي ينظر اليه دوما على انه زيادة عدد سكان المدن سواء كان ذلك نتيجة للزيادة الديموغرافية أو للهجرة الداخلية أم الخارجية، وتطور المدن أحد أبرز مظاهر الحياة في القرن العشرين.

ومازال نمو المدن وتطورها متواصلا في العقود القادمة إلى درجة سوف تختفي معها أي تنظيم مجالي آخر، وما لهذا التطور من أثر ليس على عادات الناس وتقاليدهم وأنماط سلوكهم بل على أنماط تفكيرهم. ومع هذا فإن انتشار المدن كظاهرة عالمية ايجابية ارتبط بظواهر أخرى سلبية أثرت على حياة الناس داخل المدن: البطالة، الفقر، أزمة السكن الاكتظاظ السكاني التجمعات العشوائية على ضواحي المدن، انتشار الجريمة والانحرافات اللامساواة، (ثقافة الفقر Poverty Culture) تردي أنظمة الصرف الصحي، نقص المياه الصالحة للشرب، الأزمات البيئية والتلوث بشتى أنواعه..... الخ، حيث اصبحنا نشهد

ظاهرة أو مفارقة واضحة في هذا المجال "تحضر بدون تنمية" وعملية استقطاب تطبع مدننا خاصة في الدول الفقيرة والمتخلفة.

وإذا كان للنمو الحضري المتسارع نتائج سلبية على تطور المدن ووظائفها فان ظهور العولمة سوف يعمق من دون شك من سلبيات هذه الظواهر خاصة في الدول المتخلفة. وإذا كان النمو الحضري وتطور المدن من أبرز مظاهر النصف الثاني من القرن العشرين فإن العقد الاخير من ذلك القرن كان من أبرز مظاهره الظهور المفاجئ لظاهرة العولمة التي لم ينجو من آثارها أي مجال.

فالمدينة النيوليبرالية التي اصبحت ميزة هذه الحقبة فإن هذه الظاهرة –العولمة- ستعمق من تناقضات الحياة اليومية، فإذا كانت العولمة تؤدي الى التجانس في مظاهر الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحتى سياسياً، فإنها بالمقابل ستترك ضحايا وستعمق من معاناتهم، وهذا هو الوجه الخفي للعولمة. ففي عام١٩٧٥ كان٣٩ % من سكان العالم يقطنون المدن والمراكز الحضرية، وارتفعت هذه النسبة الى٥٠ % عام ٢٠٠٠ ويتوقع أن تصل إلى ٦٣ %عام ٢٠٢٥ (Anthony Giddens: ١٩٧٩؛ ٢٠٠٥، ٥٩٧).

أما في عالمنا العربي فيشكل سكان المدن في نهاية القرن العشرين ما يزيد على ٩٠ بالمائة من مجموع السكان في كل من الكويت وقطر والبحرين، وبين ٨٠ بالمائة و٨٩ المائة في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة والسعودية وجيبوتي، وبين ٧٠ بالمئة و٧٩ بالمئة في كل من العراق والأردن، وبين ٥٠ بالمئة و٦٩ بالمئة في كل من تونس والجزائر وسورية والمغرب وموريتانيا، و٤٦ بالمئة في مصر، ودون ٤٠ بالمئة في اليمن والسودان والصومال (حليم بركات: ٢٠٠٠، ٢٤١). وهذا العدد مرشح للزيادة في السنوات القادمة اذ يشكل اتجاها عالميا وليس محلياً.

كيف سيكون مستقبل الإنسان داخل المدن في عصر العولمة التي تركت بصماتها واضحة على كل شيء، فالمدن تعولمت والإنسان نفسه يجب أن يتعولم. منذ القدم ارتبطت الحضارة بنشوء المدن فكل الحضارات تقريبا نشأت وتطورت في المدن حيث يوجد العلم والسلطة ونظام الحكم والصنائع، وحتى الحضارة الإسلامية لم تشذ عن هذه القاعدة كما هو الحال في بغداد وبلاد الشام، والقاهرة الخ.

ولا عجب أن نجد النظام الرأسمالي ارتبط ظهوره بالمدن، فالثورة الصناعية عماد النظام الرأسمالي انطلقت من المدن/المدن الصناعية، وهكذا نجد أن العالم يسير شيئا فشيئا نحو عولمة المدن. وإذا كان ظهور المدن "المدن-الدولة والمدن-العالم" قد ساهم في ظهور النظام الرأسمالي، فإن ظهور المدن العملاقةMetropoles–Megapoles ستكون ابرز مظاهر العولمة (S. Allemand : ١٩٩٧، ٧-١٢).

لقد كانت الثورة الحضرية احدى مراحل تطور النظام العالمي الذي بدأ بالثورة الزراعية منتهيا بالثورة الصناعية قبل أن تظهر العولمة كاتجاه مهيمن وجارف لم ينجو أحد من تأثيره (R. Goly : ١٩٩٧، ١٢-١٣). ولقد كان القرن العشرون عصر تطور المدن بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى لهذا كان الاهتمام بالمدينة وتطورها من الاهتمامات الأولى لعلماء الاجتماع.

وقد جسد ذلك ميدانياً مدرسة شيكاغو في بداية القرن الماضي خاصة دراسات "روبرت بارك" و"لويس ويرث" و"انرست بيرجس" و"وليام توماس"، بحيث أسهمت أبحاثهم الميدانية بطرح مفهومين أساسيين في مجال الدراسات الحضرية وهما:

١- مصطلح الايكولوجية الذي أوتي به من مجال العلوم الطبيعية والذي يشير إلى تكيف النباتات والحيوانات العضوية مع البيئة.

٢- والمصطلح الثاني وهو الخصائص التي تميز التحضر والحياة الحضرية باعتبارها "أسلوب حياة" (Giddens: ٢٠٠٠، ٥٩٩).

ويشير مصطلح الإيكولوجية أو أيكولوجي Ecology أو التبيؤ يشير إلى علم البيئة أو علم دراسة البيئة والتفاعل المتبادل بين الإنسان والبيئة المحيطة به. وأول من أشار إلى هذا المصطلح العالم البايولوجي الألماني ارنست هيكل Ernst Hikal وذلك في العام ١٨٦٩، والمصطلح مكون من مقطعين ايكو Eco ومعناه مكان، ولوجي Logy ومعناه علم.

السياسات والإجراءات الخاصة بالتحول الحضري في ضوء تحديات العولمة (علي الزعبي: ٢٠١٢، ١٠٥- ١٠٧):

١- تشجيع نمو مدن المشاريع الحرة:

لقد كان لنجاح المدن وغيرها من المستوطنات، حتى عهد قريب، يرتبط ارتباطاً وثيقاً وفريداً، في غالب الأحيان، بالسمات الإقليمية أو الجغرافية أو بالموارد أو السمات السياسية. وهذه حالة المدن الواقعة على تقاطع ممرات الاتصالات الهامة أو التي تواجه ممرات مائية أو موانئ أو تنمو حول تجهيز المنتجات الزراعية أو جعل هذه المنتجات تجارية أو حول المناجم، أما في الاقتصاد الذي تجرى عولمته، لم تعد هذه العوامل هي القوة الدافعة الوحيدة للنمو الاقتصادي الحضري، ولا توجد أي عوامل مكانية نموذجية توضح الارتفاع الفلكي في بروز المناطق الإلكترونية كسيلكون فالي، وسياتل في الولايات المتحدة الأمريكية، أو بنغالور في الهند. فالتفسير الحقيقي هو روح المبادرة الفردية.

إن الموقع ليس قدراً محتوماً ومن النتائج الطبيعية الهامة أن جميع المناطق المزدهرة تحتاج إلى حد أدنى من الظروف التمكينية لتطوير وتغذية نفسها. وتتحدد هذه الظروف بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمجموعة التدابير التي تتخذها الحكومات المركزية والمحلية. ويتنوع هذا الخليط من مكان إلى آخر ولكن من المرجح أن يحتوي على حوافز ونفقات ضريبية ومرافق تعليمية رفيعة المستوى ومراكز للبحث وجامعات مقرونة بهياكل أساسية وخدمات حضرية تعمل بشكل جيد، ومساكن متوافرة واتصالات ممتازة وشبكات نقل تتسم بالكفاءة، ومن ثم فعلينا أن نزيد من الدور الاقتصادي للمدن في عالمنا السائر في طريق العولمة.

٢-الخدمات الحضرية الأساسية:

يعتبر توفير الخدمات الأساسية الملائمة والميسورة التكلفة لسكان الحضر، كتوفير المياه والمرافق الصحية وإدارة النفايات والنقل والحركة، أموراً أساسية لإقامة مستوطنات بشرية مناسبة بيئياً وصحياً يمكن العيش فيها، ومع ذلك، ما زال هذا الهدف حقيقة بعيد المنال في جميع البلدان النامية تقريباً في العالم. فقد تجاوز النمو الحضري السريع قدرة السلطات الحضرية على توفير وصيانة خدمات المدن الأساسية. ونتج عن ذلك هبوط نوعية الحياة وانخفاض الإنتاجية وتزايد عبء الرعاية الصحية والتلوث البيئي، وتنامى الأحياء العشوائية والمستوطنات داخل المدن.

٣ -الاستثمار في خدمات فقراء الحضر:

ينبغي أن يحظى الفقراء الحضريون الذين يعيشون عموماً في مستوطنات شبه حضرية بأولوية كبيرة في الاستثمارات المقبلة وبناء القدرات المؤسسية لإيصال وإدارة الخدمات الأساسية الحضرية، والقضايا التي يجب التصدي لها في هذا السياق هي حقوق السكن (بما في ذلك الحيازة المضمونة) والتسعير الواقعي للخدمات وموثوقية الخدمة ومستواها واختيار التكنولوجيا. ويلزم أن يكون صانعو السياسات على علم بأن الاستثمار في الهياكل الأساسية، ما لم يوجه الوجهة السليمة لا يؤدي بالضرورة إلى توفير خدمات أفضل للسكان الحضريين، بل ويجب تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية والصحية للاستثمارات الجديدة في الهياكل الأساسية لمعرفة أثرها على فقراء الحضر. ومن شأن الأخذ بسياسة استثمارية واضحة في الهياكل الأساسية، بالنسبة إلى الخدمات الحضرية النجاح بعيد المدى في حماية مصالح فقراء الحضر.

٤- التحضر المستدام:

التنمية المستدامة Sustainable Development أو ما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، كأحد أنماط التنمية الحديثة نسبياً، والذي يتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها علي تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي اسراف أو تبذير ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع ...(مدحت أبو النصر: ٢٠١٩، ١٥).

ومن أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالنمو الحضري والتنمية الحضرية أن يتم تحقيقهما بشكل سليم ومتوازن ومتكامل مع مراعاة الجوانب أو الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. ولا يزال التحضر المستدام موضوعاً جديداً ويحتاج إلى المزيد من التحديد والفهم المشترك، ولكن من الممكن تحقيق هذا الهدف من خلال القيادة الجيدة والتنمية الاقتصادية الملائمة وتعبئة الموارد المحلية وعلاقات الشراكة والتخطيط الاستراتيجي والتنمية المتوازنة للمناطق الحضرية والريفية، إلى جانب أمور أخرى. كما أن التحضر المستدام يعد أمراً حاسماً للتنمية المستدامة الوطنية والعالمية ولتوفير سكن ملائم لجميع سكان المدن، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن قضايا مثل: الفقر والبيئة وعدم دم المساواة والتوتر الاجتماعي تعرقل عملية التمدن المستدام (علي الزعبي: ٢٠٠٦، ١٢٠).

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة الحالية، انطلاقاً من الأهداف التي تم تحديدها إلى مجموعة من النتائج التالية:

١- للعولمة مجموعة من الاعتبارات الأساسية في تأثيرها على النمو الحضري وتشكيل البنية الحضرية، والتي تتمثل في عدم الوصول إلى فهم كامل لما تعنيه العولمة كعملية ثلاثية الأبعاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وظهور العولمة الكوكبية كمرحلة جديدة ناتجة عما يتميز به عالمنا المعاصر من تغير سريع ونمو متنامي للمناطق الحضرية، وكنتاج للشركات متعددة الجنسيات.

٢- هناك علاقة بين العولمة والتحول الحضري يمكن توضيحها من خلال الأبعاد التالية:

أ- بدأ عصر التحول الحضري في القرن التاسع عشر الذي ستكون غالبية سكان العالم فيه تعيش في مناطق حضرية، وبخاصة في البلدان النامية، حيث يعيش ١٠% من سكانها في المدن، مما صاحب هذا التحول زيادة كبيرة في الفقر الحضري وفي وجود مستويات معيشية يصعب تحملها.

ب- يعتبر النمو الحضري أحد أبرز مظاهر الحياة في القرن العشرين، ولا يزال نمو المدن متواصلاً في وقتنا الحاضر، وارتباط انتشاره بظواهر سلبية اثرت في حياة الناس كالبطالة، والفقر، والتضخم السكاني، وانتشار الجريمة، والأزمات البيئية الأخرى وظهور العولمة سوف يعمق من سلبيات هذه الظواهر خاصة في الدول المتخلفة.

ت- لقد ارتبط ظهور النظام الرأسمالي بظهور المدن وبالثورة الصناعية. وبهذا يسير العالم نحو عولمة المدن، وبخاصة ظهور المدن العملاقة التي تعتبر من أبرز مظاهر العولمة.

٣- عرضت الدراسة لمعظم نظريات النمو الحضري، ويقترح هنا الاستفادة منها جميعا لما لكل واحدة منها أبعاد مهمة يمكن أن تساهم في تحقيق النمو الحضري وضبطه.

٤- ويقترح هنا ضرورة أن يهتم علماء علم الاجتماع في الوطن العربي ببناء نماذج ونظريات عربية في علم الاجتماع (بما فيهم نماذج ونظريات عن النمو الحضري) لأنها سوف تكون أقرب إلى واقع المجتمعات العربية ومشكلاته، بما يضمن فاعليَّة هذا العلم وحيويته في فهم وتحليل وتفسير كل ما هو مستجد على الساحة الاجتماعية العربية واقتراح الحلول للمشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمعات العربية.

٥- تناولت الدراسة السياسات والاجراءات الخاصة بالتحول الحضري في ضوء تحديات العولمة والتي تتمثل في تشجيع نمو مدن المشاريع الحرة وازدياد دور المدن الاقتصادي في عالمنا السائر في طريق العولمة. وتوفير الخدمات الحضرية الاساسية الملائمة لسكان الحضر باعتبارها أمورا اساسية لإقامة مستوطنات بشرية مناسبة بيئياً وصحياً وايضاً ضرورة الاستثمار في خدمات فقراء الحضر وحماية مصالحهم.

Abstract

The Urban Growth in Light of the Sociological Theories

By Fawaz Awaid Al-Anzi

The subject of the current research is the urban growth in light of the sociological theories and its relation with globalization. To study this important topic, it was necessary to shed light on what is the concept of globalization, in terms of definition, characteristics, and its implications.

The research also included the topic of urban growth, in terms of: the definition, characteristics and theories related and explained to urban growth.

Then the research moved to clarify the impact of globalization on urban growth and the problems that it creates in the city's structure, by presenting a set of the most influential considerations of globalization on urban growth, and then exposure to a set of dimensions that explain the relationship of globalization to urban transformation, and to the spread of cities as a global phenomenon and the extent of its negative impact on social life, especially in developing and poor countries.

The research also included the policies and measures related to urban transformation in the light of global challenges. Finally, the research dealt with the subject of sustainable development, which leads to understanding the relationship between development and environmental, social, cultural and ethical considerations.

This will lead to understand sustainable urbanization and sustainable cities as a crucial element for national and global sustainable development.

Keywords:

Globalization, Urban Growth, Urban Growth Theories, Sustainable Development

مراجع البحث

أولا : المراجع العربية

١- أحمد علي اسماعيل: **دراسات في جغرافية المدن**، (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، ١٩٩٩).

٢- أحمد زايد : **آفاق في نظرية علم الاجتماع** (الجيزة : مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٩٩).

٣- أحمد مجدي حجازي: **الثقافة العربية في زمن العولمة** (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ٢٠٠١).

٤- إسماعيل صبري عبد الله: **العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية** (العرب والكوكبة) في: العرب والعولمة (بحوث ومناقشات)، تحرير: أسامة الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو، ١٩٩٨).

٥- السيد عبد العاطي السيد: **الإيكولوجيا الاجتماعية** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠).

٦- أمل عبد الله وبسنت محمود: **علم الاجتماع العام** (القاهرة: كلية الآداب، جامعة حلوان، ٢٠٢٠).

٧- انتوني جدنز: **علم الاجتماع.** ترجمة فايز الصباغ. الطبعة الرابعة. بيروت. المنظمة العربية للترجمة. ٢٠٠٥.

٨- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية " دراسة في علم الاجتماع الحضري** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤).

٩- حليم بركات: **المجتمع العربي في القرن العشرين**. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠٠٠.
١٠- رونالد روبرتسون: **العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة أحمد محمود، نورا أمين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨).
١١- شارلوت سيمور سميث: **موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية**، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، إشراف محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: ١٩٩١.
١٢- سعد البازعي: نحن والعولمة من يربي الآخر. سلسلة عالم المعرفة (٧) الطبعة الأولى، ١٩٩٩).
١٣- **سلين ساكس- جانتيت**: اضفاء الخاصية الانسانية على المدينة. **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (عدد مارس ١٤٧) .١٩٩٦.**
١٤- صامويل هانتنجتون: الصدام بين الحضارات، **مجلة شئون الشرق الأوسط** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥).
١٥- عبد الإله أبو عياش وإسحاق يعقوب القطب: **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية** (الكويت: وكالة المطبوعات الكويت، ١٩٧٩).
١٦- عبد الإله بلقزيز: **العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة**، المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ١٩٩٨.
١٧- على أحمد الطراح: "الأبعاد الاجتماعية للعولمة وتأثيرها على دور المرأة الخليجية"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، العدد ٤، المجلد ٦٠، الجيزة: ٢٠٠٠.
١٨- على زيد الزعبي: "التنمية المستدامة: الدور المقترح للعلوم الاجتماعية"، **الندوة السنوية الثانية عشرة لقسم الاجتماع: العلوم الاجتماعية والتنمية في مصر**، كلية الآداب، جامعة القاهرة: ٢٠٠٦.
١٩- علي زيد الزعبي: "العولمة والثقافة: عرض وصفي نقدي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٨، أكتوبر، المجلد ٣٩، القاهرة: ٢٠٠٤.
٢٠- علي زيد الزعبي: "العولمة والنمو الحضري ومستقبل المدينة"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، مجلد ٧٢، عدد ٣، الجيزة: أبريل ٢٠١٢.
٢١- فرانسيس فوكاياما: **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣).
٢٢- فيك جورج وبول ويلدينج: **العولمة والرعاية الاجتماعية**، ترجمة طلعت مصطفي السروجي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، وزارة الثقافة، ٢٠٠٥).
٢٣- كمال التابعي: "الفقر في ظل تحولات العولمة: رؤية مستقبلية"، **الندوة السنوية السادسة لقسم الاجتماع**، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٢٤- محسن عبد الحميد: "التخطيط للنمو الحضري في الدولة المعاصرة، في: النمو الحضري في الوطن العربي"، **المؤتمر الرابع عشر للشؤون الاجتماعية**، الأمانة العامة، ليبيا: ١٩٧١.
٢٥- محمد الجوهري: **المدخل إلي علم الاجتماع** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠).
٢٦- محمد حسين أبو العلا: **ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المثقف** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤).
٢٧- محمد عاطف غيث وآخرون: **قاموس علم الاجتماع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩).
٢٨- محمود أمين العالم، العولمة وخيارات المستقبل، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، العدد ٢٩، القاهرة، ١٩٩٩.
٢٩- محمود الكردي: **النمو الحضري: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر** (القاهرة: مطبعة دار المعارف، ١٩٨٠).
٣٠- محمود عودة محمود: **أسس علم الاجتماع** (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠).
٣١- مدحت محمد أبو النصر: **الخدمة الاجتماعية الدولية** (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٩).
٣٢- مدحت محمد أبو النصر: **القوة الناعمة في الوطن العربي** (القاهرة: المجموعة العربية، ٢٠٢٠).
٣٣- مدحت محمد أبو النصر: **التنمية المستدامة** (القاهرة: المجموعة العربية، ٢٠١٩).
٣٤- مصطفى خلف: **قضايا معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، في: مجموعة من الدراسات والبحوث في علم الاجتماع، تحرير محمد سعيد فرح، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.
٣٥- موزه العبار: **العولمة والقيم الأخلاقية** (الجيزة: الدار الدولية، ٢٠٠٩).

٣٦- نبيل حشاد: **الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١).
٣٧- هانس بيرت مارتين وهارالد شومان: **فخ العولمة- الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨.
٣٨- هدي ميتكيس: **الآثار السلبية الداخلية للعولمة**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الجيزة: ٢٠٠٠.
٣٩- هناء الجوهري: **دراسات تطبيقية في التنمية الحضرية** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦).

ثانياً: المراجع الأجنبية

١- Albert Hirschman: "Inter Regional and International Transmission of Economic Growth", in Friedman J. & Alonso W.: **Regional Development and Planning** (USA: The M.I.T. Press, U. S. ١٩٦٤).
٢- **Allemand. S. la Ville En Debat. .In.Revue Reperes N ٣ .Editions marinor.alger.١٩٩٧.**
٣- Arie Shachar, Randstad Holland: **A `World City'?, Urban Studies** ,Vol .٣١,No.٣,١٩٩٤.
٤- Barney Cohe: "Urbanization, City Growth, and the New United Nations Development, "Cornerstone, **The Official Journal of the World**, Agenda ٣ (٢), ٢٠١٥.
٥- Boyowa Anthony Chokor: " The Perception of Spatial Inequalities in a Traditional Third World City", **Urban Studies Journal**, Vol. ٢٨, No. ٢, ١٩٩١.
٦- Brian Berryj: Cities as systems within system of Cities, in Leahy W. & et.al. (edrs.): **Urban Economics: Theory Development and Planning** (NY: The Free Press, ١٩٧٠) .
٧- Carole Rakodi: Rental Tenure in the Cities of Developing Countries, **Urban Studies Journal**, Vol. ٣٢, No ٤, ١٩٩٥.
٨- Cecilia Tacoli: **Urbanisation, Rural-Urban Migration and Urban Poverty** (London: International Institute for Environment & Development, ٢٠١٥).
٩- Chia-Huang Wang:" Taipei as a Global City: A Theoretical and Empirical Examination", **Urban Studies Journal**, Vol. ٤٠, No. ٢, ٢٠٠٣.
١٠-Goerge Zipf: **Human Behavior and Principle of Least Effort: Reading** (USA: Wesley Press, ١٩٩٤).
١١-Harold L. Wolman & et. al: "Evaluating the Success of Urban Success Stories", **Urban Studies Journal**, Vol. ٣١, No. ٦, ١٩٩٤.
١٢-Harry Richardson: **Regional Economics: Location Theory, Urban Structure and Regional change** (London: Weidenfeld and Nocolson,١٩٦٩).
١٣-J. Midgely : Social Development : **The Developmental Perspective in Social Welfare** (London : Sage , ١٩٩٥) .
١٤-James D. Burnell & George Galster: Quality-of-life Measurements and Urban Size: An Empirical Note, **Urban Studies Journal**, Vol. ٢٩, No. ٥, ١٩٩٢.
١٥-Jens Bartelson: "Three Concepts of Globalization", **International Sociology Journal**. Vol. ١٥ (٢), ٢٠٠٠.
١٦-Kyoung-Ho Shin and Michael Timberlake: "World Cities in Asia: Cliques, Centrality and Connectedness"**, Urban Studies Journal**, Vol. ٣٧, No. ١٢, ٢٠٠٠.
١٧-Nels Androsn: **Dimensions of work, the Sociology of work culture** (NY: David McKany Com, ١٩٩٦).
١٨-R. N. Morris: **Urban Sociology** (NY: Frederick Publishers, ١٩٦٨).
١٩-R. Ramachandran (ed.). Urbanization and Urban Systems in India, Oxford and Delhi: Oxford University Press, ١٩٩٢, p. ٣٦٤.
٢٠-R. Robertson: **Globalization, Socio. Theory and Global Culture** (London: Sage Publication, ١٩٩٦).

٢١-Sally Engle Merry: **Urban Danger: Life in a Neighborhood of Strangers** (Philadelphia: Temple University Press, ١٩٨١).

٢٢-Sandra Cain : **Key Concepts in Public Relations** (London : Palgrave & Macmillan , ٢٠٠٩) .

٢٣-Timothy A. Gibson, The Trope of the Organic City, Discourses of Decay and Rebirth in Downtown Seattle, **Space & Culture Journal**, Vol. ٦. No. ٤, November ٢٠٠٣.

ثالثاً: مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪AA%D٨٪AD%D٨٪B٦٪D٨٪B١
- https://www.alweeam.com.sa/y٢٠١٦/٤٠١٨٦٤/%D٨٪AF-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AC%D٨٪A٧٪D٨٪B
- أحمد الله الجار (٢٠١٦) ظاهرة النمو الحضري في المملكة العربية السعودية
- http://kenanaonline.com/users/rafaltallib/posts/١١٤١٨٥
- ابراهيم طالب (٢٠١٠) النمو الحضري
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٩٪٨٢٪D٨٪B٣٪D٩٪٨٥_%D٨٪B
(عبد الباقي عبد الجبار: ٢٠١١)
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٨٧٢٣٩&r=٠
- https://www.hespress.com/opinions/٣١٧٨٣٨.html (صديق عبد الوهاب: ٢٠١٦